أخبار الخليج

العدد (17591) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 5 ذو الحجة 1447هـ - 22 مايو 2026م

وزير الداخلية وخطاب الحزم والعزم

بقلم:
عبدالهادي الخلاقي ○

تمثل كلمة صاحب المعالي وزير الداخلية الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة حفظه الله ورعاه، التي ألقاها بحضور نخبة من أبناء البحرين نموذجاً للخطاب الحاسم الذي يجمع بين الحزم والعزم في إدارة الملفات الأمنية وحماية الاستقرار الوطني وسيادة القانون، وقد جاء الخطاب مرتكزاً على ثوابت واضحة تحصن المجتمع وتصون هيبة الدولة في ظل المتغيرات الإقليمية وما تعرضت له مملكة البحرين من عدوان إيراني آثم وخيانة من جانب بعض من سولت لهم أنفسهم ارتكاب جريمة التخابر والعمالة مع الحرس الثوري الإيراني ضد وطنهم بهدف تنفيذ أعمال إرهابية وعدائية تضر بالمصالح الوطنية.

ولا شك أن التخابر سواء مع الحرس الثوري الإيراني أو أي جهة خارجية معادية يُعد خيانة عظمى تهدد أمن واستقرار الأوطان ومصالحه القومية العليا، وتؤكد الأجهزة القضائية والأمنية في مملكة البحرين أن المساس بالسيادة الوطنية أو التعاون أو تأييد ودعم أو التخابر مع تنظيمات تسعى إلى إثارة الفوضى سوف يواجه بأقصى درجات الحزم القانوني.

كما أكد معالي وزير الداخلية أن حماية الجبهة الداخلية ورفض الفكر المتطرف الموالي للخارج يمثلان الركيزة الأساسية لاستقرار الدولة وتحصين مجتمعاتها من الاختراقات الخارجية والاصطفافات الفئوية وتأصيل الولاء الوطني الحقيقي بعيداً عن المزايدات المذهبية الضيقة.

وقد قدمت مملكة البحرين نموذجاً يحتذى به في الصبر والتسامح والصفح عبر عدة محطات تاريخية مؤلمة مرت بها البلاد، وبمبادرة وطنية فريدة أطلقها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، من خلال مشروع ميثاق العمل الوطني الذي أسس لعهد جديد من البناء والتلاحم بين جميع مكونات المجتمع وفتح صفحة جديدة من التصالح والإصلاح ونبذ التطرف وترهيب الأمنين وزعزعة السلم الأهلي وتكاتف الجميع من أجل بناء الدولة ونهضتها ورفاهية شعبها.

وقد سعت حكومة مملكة البحرين إلى حماية السلم الأهلي والولاء الوطني من خلال تعزيز الهوية الوطنية الجامعة كعامل مشترك يتقدم على أي انتماءات فرعية أو طائفية، حيث لا سلطة على سلطة الدولة ولا يمكن السماح لقوى إقليمية أو دولية بتوظيف أطراف محلية لخدمة أجنداتها والعمل من أجل رفع الوعي الشعبي لمواجهة التحريض الخارجي ومحاولات بث الشقاق والفرقة بين أبناء الوطن الواحد والبناء على مخرجات ميثاق العمل الوطني لترسيخ قيم التعايش والتسامح والتنمية المستدامة.

لقد أثبتت تجارب الماضي أن تماسك الجبهة الداخلية والالتفاف حول القيادة الوطنية هما السد المنيع ضد أي أجندات تخريبية تسعى إلى زج الأوطان في صراعات طائفية مدفوعة من الخارج وقد كشفت الأزمة الأخيرة التي مر بها الوطن معادن الرجال وميزت بين من اختار الانتماء للوطن والدفاع عن أمنه واستقراره وحماية مكتسباته وسيادة أراضيه ومن اتجه إلى خيانة وطنه وأرضه وارتمى في أحضان أعداء الوطن، فهؤلاء لا مكان لهم بيننا وفوق تراب وطننا.

اليوم لا بد من سيادة القانون والتعامل الحاسم مع أي جماعات تغلب المصلحة الخارجية وتتلقى تمويلاً يهدد الأمن القومي، فسيادة الدولة مطلقة ولا تقبل المنازعة أو الإملاءات الخارجية، ولا بد من حماية القرار الوطني المستقل وتثبيت أركان القانون فوق أي اعتبارات أخرى، والدولة هي الجهة الوحيدة صاحبة السيادة والقدرة على إنفاذ القانون على الجميع.

إن رفض التبعية الطائفية سواء الفقهية أو السياسية ومنع أي جماعات أو تنظيمات من تلقي توجيهات أو تمويلات تخدم أجندات خارجية أو حتى إرسال دعم لأي تنظيم معاد خارج حدود الوطن هي أمور ضروريةً لا بد منها لحماية أمن بلادنا، ويجب أن يبقى الملاذ الأول والأخير لأي مواطن هو ارتباطه بدولته ومؤسساتها الرسمية مباشرة دون أي وسيط خارجي أو طائفي.

وهنا لا بد من محاسبة كل من يسعى إلى شق الصف الوطني أو إضعاف هيبة الدولة ومؤسساتها السيادية، ذلك أن التفاف المواطنين حول قيادتهم وتمسكهم بمسيرة البناء ونبذ التخندق الطائفي أو العرقي أو الفكري يجهض باستمرار أي محاولات خارجية لاختراق النسيج المجتمعي.

○ باحث وكاتب صحفي

دور مؤسسات التعليم العالي في البحرين في إعداد قادة يستطيعون إدارة الأزمات

بقلم:
د. وليد عبد العزيز ○

منذ أن وطأت قدماي مملكة البحرين في عام 2005م للعمل بها باحثًا وأكاديميًا في مؤسسات التعليم العالي المختلفة بها، كان يلفت نظري عادةً حجم التأثير الذي يمارسه هذا البلد رغم صغر مساحته الجغرافية. وفور وصولي استشعرت أن البحرين ليست دولة عادية، بل هي مركز تتقاطع عنده مصالح إقليمية ودولية، وأن صانعي السياسات والقرارات فيها يضعون نُصب أعينهم مواكبة المتغيرات العالمية، والمنافسة على المستويات التجارية، والصناعية، والسياسية، والأكاديمية. هذه البيئة المكثفة تفرض على المؤسسات والأفراد مستوى أعلى من اليقظة الاستراتيجية والمرونة في التفكير والتخطيط.

وبوصفي باحثا وأستاذا جامعيًا، أرى أن مؤسسات التعليم العالي تقع على خط المواجهة في إعداد قادة قادرين على اتخاذ قرارات استراتيجية فعّالة أثناء الأزمات وخاصة الأزمات الإقليمية المتتالية، ومنها على سبيل المثال: الصراع الأمريكي-الإيراني الحالي، وتداعياته التي تجسدت في عدوان إيراني غاشم -غير مبرر- على مملكة البحرين ودول الخليج العربية، وهي تطورات أبرزت حاجة ملحّة إلى تخريج كوادر تمتلك قدرات استثنائية في إدارة الأزمات: بالقدرة على التشخيص السريع، وعلى تكييف الخيارات وفق معلومات متغيرة، وعلى الموازنة بين عوامل الأمن الوطني والاقتصاد والمجتمع. وبناء عليه، يتعين على مؤسسات التعليم العالي ألا تكتفي بتدريس النظريات التقليدية، بل يجب أن تدمج تدريبات محاكاة القرار، ودرجات مرنة من التعلم التطبيقي، وتنظيم برامج مشتركة بين التخصصات تُنمّي التفكير الاستراتيجي.

من هذا المنطلق، أقترح مجموعة من الأفكار العملية لتطوير ممارسات الجامعات والمعاهد في هذا المضمار:

○ مناهج متعددة التخصصات: إدراج وحدات تعليمية مشتركة بين العلوم السياسية، الاقتصاد، إدارة الأزمات، الهندسة، وتقنية المعلومات لتكوين رؤية شاملة لدى الخريج.

○ محاكاة الأزمات وتمارين الطوارئ: إنشاء مختبرات محاكاة تستند إلى سيناريوهات حقيقية وإقليمية تسمح للطلبة وصانعي القرار الشباب بالتدريب على مهارات اتخاذ القرار تحت ضغط محدودية الوقت والمعلومات.

○ شراكات مع الجهات الأمنية والمدنية والصناعية: عبر بناء برامج تدريب تبادلية مع جهات الدولة والشركات لتعزيز فهم السياق العملي وتطبيق الحلول متعددة القطاعات.

○ تعلم قائم على المشروعات الحقيقية: من خلال تكليف الفرق الأكاديمية بمهام وحلول قابلة للتنفيذ في مجالات البنية التحتية الحيوية، والاتصالات، وسلاسل الإمداد لزيادة الحس العملي والالتزام بالنتائج.

○ تعليم المرونة المعرفية والمهارات النفسية: عبر تضمين برامج لدعم الصحة النفسية، والتفكير النقدي، وإدارة الضغوط، والاتصال الفعّال، لأنها عوامل حاسمة لاستمرارية القرار السليم في أوقات الشدة.

○ تحديث منهجيات البحث والسياسات: تشجيع البحوث التطبيقية التي تولّد سياسات مبنية على بيانات آنية (real-time data) ونماذج تنبؤية، تساعد متخذي القرار على الاستشراف والتخطيط.

○ استخدام التكنولوجيا: تبني أدوات تحليلات البيانات الكبيرة، والذكاء الصناعي، وإنترنت الأشياء، لمراقبة مؤشرات المخاطر وإسناد قرارات أسرع وأكثر دقة.

○ التعليم المستمر وبرامج التطوير المهني: تقديم مسارات تعليمية مكثفة قصيرة المدى لقادة القطاعات الحكومية والخاصة لتحديث مهاراتهم باستمرار وفق متغيرات الساحة الإقليمية.

في الختام، أود أن أوجه نداءً لصانعي السياسات في مؤسسات التعليم العالي للعمل من أجل ضمان استدامة الممارسات المطلوبة، وذلك من خلال التالي:

1) اعتبار الاستعداد للأزمات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية المؤسسة، وخططها الأكاديمية والبحثية، مع مؤشرات أداء واضحة تقاس سنوياً.

2) تخصيص موارد ثابتة (ميزانية ومرافق) لمحاكاة الأزمات والبحوث التطبيقية والتدريب المهني.

3) تشكيل فرق عمل قيادية داخل الجامعة تجمع بين الأكاديمي والإداري والخبرات الخارجية، لضمان تنفيذ سريع ومرن للبرامج.

4) تبني آليات تعاون مرنة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص تتيح تبادل المعرفة والبيانات وتنفيذ مشاريع تجريبية.

5) تطوير تقنيات داعمة لاتخاذ القرار، والاستثمار في تدريب الكوادر على استخدامها بفعالية.

6) المحافظة على برامج تقييم وتحديث مستمرة للمناهج بناءً على دروس الأزمات الحقيقية والتغيرات الجيوسياسية.

7) تشجيع ثقافة التفكير النقدي والابتكار داخل الحرم الجامعي، عبر حوافز بحثية، ومنح لمشروعات تطبيقية تتناول تحديات الأمن القومي والتنمية.

خلاصة القول، فإن البحرين كمثال إقليمي تُظهر أن القدرة على التأثير لا تقاس بالمساحة، بل بالجاهزية الاستراتيجية، والبناء المؤسسي الذكي. كما أن مؤسسات التعليم العالي هي مصنع القادة المستقبليين، ولها دور محوري في صقل مهارات اتخاذ القرار الاستراتيجي في أوقات الأزمات، عن طريق تكامل المناهج، والتدريب العملي، والشراكات الخارجية، واستخدام التقنيات الحديثة، مدعوما بسياسات مرنة ومستدامة.

○ أستاذ جامعي - جامعة البحرين
waziz@uob.edu.bh

عالم يتغير

دور الثقافة والفكر في حفظ أمن الوطن!

فوزية رشيد

○ حرب الـ40 يوما والاعتداء الإيراني على البحرين والخليج العربي، كشفت بما لا شك ولا جدال فيه، دور الفكر والثقافة في ترسيخ الوعي الوطني والوعي الأمني والإعلامي، في مواجهة الخطر الايراني ثنائي التوجه سواء باستخدام الصواريخ والمسيرات لضرب المنشآت والمصالح والمؤسسات الحيوية أي الاستهداف الخارجي، أو بتحريك الخلايا والتنظيمات السرية داخل البحرين ودول خليجية أخرى وجميعها تابعة لفكر ولاية الفقيه ولأوامر الحرس الثوري الإيراني أي الاستهداف الداخلي، بما تحمله إيران من أحقاد وأطماع توسعية ذات جذور قومية فارسية تاريخية وعنصرية ضد العرب بشكل عام! ولعل المحرك الأساسي المرحلي من الهجمات الخارجية هو قدرة النموذج الخليجي على التفوق في البناء والتنمية والنهضة والأمن والاستقرار، مقابل النموذج الإيراني العدائي الفاشل في التنمية والذي استثمر كل طاقاته وإمكانياته في بناء الترسانة العسكرية لغاية العدوان، والتي اتضح أن هدفها الأساسي دول الخليج العربي وليس غيرها!

○ إن نعمة أمن وأمان الوطن واستقراره هي أهم نعمة للشعوب، ولذلك فمن يوالي غير وطنه، ومن ينتمي لمرجعية خارجية وهو يعرف ما تفعله تلك المرجعية الخارجية من الإشراف على المخططات التخريبية وإشاعة الفوضى والدمار في البحرين والخليج والمجتمعات العربية، نقول مثل هؤلاء وهم يمارسون الخيانة العظمى ضد الوطن والشعب، لا بد من مواجهتهم أيضا من أهل الفكر والثقافة ومن الطائفتين، خاصة بعد أن فتح خطاب وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة الباب لكي يتحرر «الشيعة» الوطنيين من سطوة وهيمنة وقمع من يدير فكر ولاية الفقيه في البحرين! وقد تم كشف التنظيم الرئيسي لهم والمرتبط بالحرس الثوري الإيراني ، وتم القبض على العشرات منهم!

○ الخليج العربي والبحرين حالياً في مرحلة تاريخية ووجودية فاصلة! خاصة مع فشل المفاوضات الأمريكية - الإيرانية كما يطفو على السطح! إلى جانب ضبابية ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين بعيداً عن المشاركة الخليجية المباشرة، مما يجعل الوضع الأمني الخليجي في مواجهة تحديات كبيرة سواء من الجانب الإيراني وتنظيماته السرية، التي أخذت في التكشف مؤخراً، أو من جانب المشروع الصهيوني التوسعي للهيمنة على الخليج والمنطقة عبر إضعاف دولها! ولأن (العامل الفكري والثقافي) هو عامل مهم لدفع كفاءة الأداء الوظيفي سواء في المواجهة الأمنية أو الإعلامية أو عبر السوشيال ميديا، فإن دور المثقفين من الطائفة «الشيعية» تحديداً في مواجهة (التضليل الديني والفكري والتاريخي لولاية الفقيه) هو دور محوري حالياً، ويحمل تأثيره الأكبر في بناء وعي جديد بين أبناء الطائفة الشيعية، التي يستهدف فكر ولاية الفقيه أبناءها (باستخدام تضليلي للمذهبية والمرجعية الدينية)! حين يتخلص «المثقف الشيعي الوطني» من مخاوفه من تهديدات جماعة التنظيمات التابعة لإيران واللجوء إلى الدولة لحمايته وبتعهد وزير الداخلية، فإنه سيتحرك في منطقة أكثر دراية بالممارسات القمعية والتوجيهات الفكرية وبدواخل خطاب الكراهية، التي يتم بثها في عقول صغار وشباب الطائفة، للإضرار بوطنهم بعد أن جعلوا من الوطن والدولة والمكون الآخر عدوا لهم! ومحاربة هذا العدو المتعدد يتم بنوازع مذهبية خاصة بفكر ولاية الفقيه وتوجيهات الحرس الثوري الإيراني!

○ إن الإلمام الفكري والثقافي والتاريخي لدى كل العاملين في المؤسسات الأمنية والإعلامية والسياسية والبحثية هو إلهام ضروري في المواجهة الراهنة والمستقبلية، لأن حرب المعلومات والفكر والتضليل الفكري والديني هي حرب ضروس، قامت على توجيهها إيران الولي الفقيه لداخل مجتمعاتنا الآمنة والمستقرة لكي تخلخلها وتصطاد أبناء الشيعة وتجعلهم أدوات تنفيذ اطماعها التوسعية والاستعمارية باسم المذهب وتقديس الشعارات الفتنوية، واختطاف المرجعية الدينية العربية، واستلاب الروح الوطنية والهوية والانتماء لدى الشيعة العرب!

○ في الآونة الأخيرة برز بعض النشطاء والمثقفين الشيعة الذين يواجهون بروح وطنية فكر الاستلاب الايراني للطائفة الشيعية! وقد نجح هؤلاء رغم قلتهم في خلخلة التسلط الفكري لولاية الفقيه، وفي محاولة صناعة وعي وطني يحدد مضامين الولاء الوطني والانتماء باعتبارها لا تتناقض مع الاعتقاد المذهبي الطبيعي للشيعة العرب! وإيران صنعت هذا التضاد والتناقض عن عمد وعن تكرار منهجي وغسل دماغ استغلت فيه المناسبات الشيعية والمأتم والحسينيات عبر التنظيمات السرية لتربية أجيال شيعية من العرب موالين لها على حساب هويتهم وأوطانهم! وهذا ما يجب اليوم العمل الجماعي من المثقفين على تفكيكه كخطاب، تفكيكا ثقافيا ودينياً وفكريا، ليكون متزامناً مع التوجه الجديد للقيادة والدولة في الحفاظ على أمن الوطن وتكريس هويته وانتماء كل أبنائه له وحده ولقيادته، بعيداً عن التسلط الإيراني!

○ ومن المهم في هذا الصدد أن تتحرك مؤسسات المجتمع المدني أيضاً، لتفكيك خطاب ولاية الفقيه ومناقشته والرد عليه وعلى التضليل الفكري والديني المذهبي الذي يمارسه في المجتمعات الخليجية والعربية، بمنهجية منظمة تديرها أصابع التنظيمات السرية! ونحن في مرحلة فاصلة من حيث الاستهداف الطائفي من إيران والموالين لها في مجتمعاتنا لا بد من تحرك ثقافي وفكري جماعي ومؤسساتي يعتمد على تفكيك الخطاب الإيراني بعده المذهبي أو ببعده التوسعي الاستعماري الذي يلتحف رداء الطائفية وخطاب الكراهية! نحن بحاجة إلى ندوات ومؤتمرات محلية وخليجية وعربية لمواجهة أسس وجذور العداء الإيراني للعرب منذ 1400 عام، إلى جانب ما أنتجه الفكر الصفوي واختطاف المذهب الشيعي بفكر ولاية الفقيه. وهذا بحاجة إلى مؤرخين ومفكرين ومثقفين متخصصين، وهو ما نأمل حدوثه في هذه المرحلة!

العالم يفضح جرائم التعذيب الإسرائيلية!

بقلم:
د. منار الشوربجي ○

إسرائيل، المنبوذة اليوم من أغلب شعوب العالم، تعمل بشراسة في الولايات المتحدة وخارجها لرأب صدع جدار الصمت الذي طالما حجب جرائمها عن العالم. والحملة الإسرائيلية تستهدف من يجرؤ على فضح الجرائم أو التضامن مع الفلسطينيين ورفع الثمن الذي يدفعه للحد الأقصى لردع غيره.

في الأسبوع الماضي، أعلنت إسرائيل الحرب على صحيفة النيويورك تايمز، التي لم يُعرف عنها يوما معاداة إسرائيل، لأنها نشرت مقالا يوثق تعذيب الفلسطينيين بسجون الاحتلال. ورغم أن الجريدة حرصت على نشر «نيكولاس كريستوف» لتحقيقه «كمقال للرأي»، لا كتحقيق تتحمل تبعاته الصحيفة، اتهمت إسرائيل النيويورك تايمز «بمعاداة السامية». وبعد أن أنكرت الاتهامات ولعبت دور الضحية، أعلنت أنها ستقاضي الصحيفة. ورغم أن مقال كريستوف أول مقال ينشر بصحيفة أمريكية كبرى، إلا أن التعذيب وخصوصا التعذيب الجنسي موثق منذ عام 2024 حين تسرب فيديو يوثق لجنود إسرائيليين يعذبون جنسيا معتقلا فلسطينيا.

وقتها اندلعت مظاهرات في إسرائيل ليس رفضا للجريمة وإنما احتجاجا على القبض على الجنود، فتم الإفراج عنهم وأعيدوا إلى مواقعهم بالجيش الإسرائيلي بينما احتفى بهم نتنياهو ووصفهم «بالأبطال». وإسرائيل تغتال مئات الصحفيين في فلسطين ولبنان لإسكاتهم وردع غيرهم لأنهم يوثقون جرائمها.

وجرائم إسرائيل عابرة للحدود! وكان آخر تلك الجرائم في المياه الدولية حيث اختطفت عددا من أصحاب الضمائر الحية في العالم ممن كانوا على متن سفن قافلة الصمود التي لا تزال باقي سفنها تحاول استكمال الرحلة إلى غزة. وهي حين أودعت أولئك المتطوعين سجونها قامت بتعذيبهم.

أما أقصى مدة للاعتقال وأسوأ أشكال التعذيب، فقد ادخرتها لأولئك الأكثر جرأة في اتهامهم لإسرائيل، مثل البرازيلي ثياجو أفيلا الذي حين أفرج عنه، قبل أيام، رفض أن يستطرد في الحديث عن التعذيب الذي تعرض له وأصر على الموضوع الأصلي، إذ قال إن ما تعرض له يظل نقطة في بحر ما يتعرض له الفلسطينيون «منذ ثمانية عقود». والأسبوع الماضي أيضا، تم توقيف مسؤول رفيع بالأمم المتحدة ومصادرة جواز سفره الدبلوماسي والتحقيق معه في مطار بن جوريون حول زيارة قام بها لغزة، بصفته الرسمية، عام 2025! والمفارقة أنه حين تم توقيفه كان هدف زيارته بحث التزامات إسرائيل إزاء سلامة مسؤولي الأمم المتحدة!

ان المسؤولين الأمريكيين لا يدخرون وسعا في مساعدة إسرائيل لاستعادة جدار الصمت. ففضلا عن معاقبة الأكاديميين والطلاب والمؤسسات التعليمية ذاتها، لا يسلم مسؤولو الأمم المتحدة داخل أمريكا. ففرانشيسكا ألبانيزي، مقررة الأمم المتحدة لشؤون الأراضي الفلسطينية المحتلة، تتعرض لشتى أنواع التنكيل لأنها، منذ بدأت إبادة غزة، لعبت دورا بالغا في تسليط الضوء على جريمة الإبادة وتوثيقها، وكانت من أول المطالبين للمحكمة الجنائية الدولية بملاحقة مجرمي الحرب من المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم بن غفير وسموتريتش، بتوثيقها لجرائمهم التي ارتكبوها من التعذيب والعقاب الجماعي للإبادة. وقد قامت إدارة ترامب بمساعدة إسرائيل للتنكيل بألبانيزي.

فبناء على أمر تنفيذي أصدره ترامب لاستهداف كل من أسهم في تحقيقات المحكمة الجنائية ضد المسؤولين الإسرائيليين، فرض وزير الخارجية روبيو عقوبات على ألبانيزي تضمنت مصادرة شقتها التي تعيش فيها بالعاصمة واشنطن وتم منعها هي وأسرتها من العودة إلى الولايات المتحدة، فضلا عن نفيها بالمطلق من النظام البنكي والمالي الدولي، إذ يستحيل عليها اليوم فتح حسابات بنكية أو تحويل أموال.

وفرضت إدارة ترامب غرامة تصل إلى مليون دولار على كل من يوفر لها أي خدمات أو يبيعها بضاعة! لكن ذلك كله، كما قال ثياجو أفيلا، يستحيل أن يوقف «ما أدركه العالم بالفعل»!

○ باحثة في العلوم السياسية